قضية العدد

العرب ومسئولية استرجاع العراق

د. محمد السعيد إدريس
مستشار مركز الأهرام للدراسات
السياسية والاستراتيجية

بات من المؤكد أن القمة الدورية العربية الحادية والثلاثين سوف تعقد بالعاصمة الجزائرية يومى الأول والثانى من شهر نوفمبر المقبل بحضور مكثف من القادة والزعماء العرب. البعض أخذ يعطى هذه القمة، التى تأجلت على مدى ثلاث سنوات مضت بسبب أزمة «كوفيد-١٩» الوبائية، اسم «قمة لم الشمل» بسبب كثافة التحديات التى تواجه العديد من الدول العربية، وكثافة النزاعات العربية- العربية، القديم منها والمستحدث، لكن المسئولين الجزائريين يفضلون وصفها بأنها «قمة التحول»، باعتبار أن القمة «ستشهد تمثيلاً كبيراً»، حيث أن موعد انعقادها يتطابق مع التاريخ الرمزى لتفجر ثورة التحرير الجزائرية. الملفت أيضاً أن أحد أسباب التفاؤل يرجع إلى أن القمة تخلصت من عبء ضغوط الانقسام العربى حول حضور سوريا لهذه القمة، بعد أن أعفت السلطات السورية القمة من هذا العبء منذ أن أعلن وزير الخارجية الجزائرى رمضان لعمامرة (٢٠٢٢/٩/٤) تلقيه رسالة من نظيره السورى فيصل المقداد مفادها أن «دمشق لا تفضل إدراج مسألة عودتها ضمن النقاشات التى تسبق عقد القمة المقبلة، حفاظاً على وحدة الصف العربى فى مواجهة التحديات الإقليمية والدولية الراهنة».

تنفس الكثيرون الصعداء بإزاحة «هم العودة السورية»، وهو الهم الذى اعتقد

كثيرون أنه مسئول عن تعميق وحدة الانقسام العربى من ناحية، وإضعاف فرص التفرغ لمواجهة الأزمات الساخنة من ناحية أخرى. فهل ستنجح القمة، بعد أن تخففت من عبء الهم السورى، فى إنجاز أجندة معتبرة تتضمن القضايا العربية الساخنة وفى مقدمتها تفعيل العمل العربى المشترك؟، والقدرة على إثبات الوجود العربى فى ظل «عصر الاضطراب العالمى» غير المسبوق، الذى وصل فيه الصراع على قمة النظام العالمى إلى التهديد الروسى باستخدام السلاح النووى فى إدارة الصراع ضد الولايات المتحدة وأوروبا فى أوكرانيا فى ظل تفاقم التداعيات العسكرية الروسية فى أوكرانيا، وعقب القرار الروسى بضم أربع مناطق أوكرانية تؤكد موسكو أنها تتحدث الروسية ولابد من ضمها إلى الاتحاد الروسى.

الصعود بالصراع إلى «حافة الهاوية» على مستوى قيادة النظام العالمى له امتداداته الإقليمية، فى ظل ضبابية ما يتعلق بنجاح أو فشل المحادثات الخاصة بالاتفاق النووى مع إيران. ففى حالة النجاح تؤكد إسرائيل أنها لن تدع إيران تهنأ بهذا الاتفاق وأنها «سوف تدمر المنشآت النووية الإيرانية» أو أنها على الأقل سوف تخوض حرب «تكسير عظام» مع ما تسميه بـ «أذرع إيران الإقليمية»، وعلى وجه التحديد «حزب الله» فى لبنان، ومنظمات المقاومة فى قطاع غزة. أما فى حالة الفشل فإن إيران يمكن أن تفاجئ العالم بأنها أضحت «دولة حافة نووية» على الرغم من الرفض الأمريكى والغربى، الأمر الذى قد يدفع واشنطن إلى شن حرب ضد المنشآت النووية الإيرانية بالتنسيق مع إسرائيل.

مثل هذه الحرب ستكون لها تداعياتها الإقليمية والدولية الهائلة سواء عنف الرد الإيرانى ضد حلفاء الولايات المتحدة فى دول الخليج العربية، وضد إسرائيل، أو عنف الدفاع الروسى والصينى عن إيران بعد أن اكتسبت إيران العضوية العاملة فى «منظمة شنغهاى للتعاون» وحضرت قمتها الأخيرة الشهر الفائت

فى سمرقند بجمهورية أوزبكستان، وفى ظل اتفاقيات التعاون الاستراتيجى الجديدة الموقعة فى الأشهر الماضية بين إيران وكل من الصين وروسيا.

هل يدرك المسئولون العرب مدى فداحة هذه الظروف المعقدة؟ وهل فى مقدورهم استخلاص الدروس المستفادة؟

أول هذه الدروس أن الصراع العالمى والإقليمى لم يعد يسمح للعرب بـ «ترف الانقسام» أو ترف التمادى فى تبديد القدرات، والتغاضى عن مواطن القوة، ومعالجة مكامن الضعف، وهذا كله يأخذنا مباشرة إلى أجندة القمة العربية المقبلة. ما هى هذه الأجندة وما هى أهم بنودها؟ هل سنصدم كالعادة ببيان ختامى ركيك وإعلان أكثر ركاكة يسمى «إعلان الجزائر» لا يقدم ولا يؤخر؟ أم أننا سنسعد بأداء عربى مميز وبقرارات عربية مميزة، وليس مجرد توصيات، فى أهم الملفات؟

الأسئلة كثيرة بهذا الخصوص، لكن هناك ما يمكن وصفه بـ «أسئلة اختبارية» تكشف مدى جدية ما سيصدر عن القمة. من أبرز هذه الأسئلة السؤال التالى الذى هو محور قضيتنا فى هذا العدد من «آفاق عربية وإقليمية» هو: هل عند المسئولين العرب نية جادة وحقيقية لاسترداد العراق؟

١- لماذا العراق؟- حدود المسئولية العربية

سؤال لماذا العراق سؤال مهم نابع من أمرين، أولهما: كثافة المسئولية العربية فى التفريط بحق العراق. وثانيهما عمق ما تعنيه عودة العراق إلى دوره العربى «كقوة وازنة» فى معادلة القوة الإقليمية، بالنسبة لمهمة إكساب العمل العربى الفعالية المطلوبة، لأن التغييب القسرى للعراق عن معادلة توازن القوى الإقليمى بتخطيط إسرائيلى وتنفيذ أمريكى أدى إلى انفراط توازن القوى الإقليمى فى غير صالح العرب وغياب العرب كقوة إقليمية شرق أوسطية فى صراع القوى الإقليمى الراهن الذى يتركز حول ثلاثة قوى إقليمية شرق أوسطية لكل

منها مشروعه الإقليمى الذى يجرى تنفيذ مجاله الحيوى على أرض وطننا العربى هى: إسرائيل وإيران وتركيا.

لم يتم إخراج العرب فقط من معادلة توازن القوى الإقليمى بل تم إرباك أولويات خرائط تحالفات وصراعات العرب الإقليمية . فمنذ حرب ١٩٩١ التى عرفت باسم «حرب الخليج الثانية» أو «حرب تحرير الكويت» من الاحتلال العراقى أخذ النظام العربى يتداعى أمام ضغوط الانقسام، وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية، وإسقاطها لأول مشروع أمن عربى كان أبرز مخرجات ونتائج المشاركة العربية، خاصة المصرية والسورية فى تلك الحرب، الذى حمل اسم «إعلان دمشق» وكان يؤسس لربط الأمن الخليجى بالأمن القومى العربى عبر القوات المصرية والسورية الموجودة على الأراضى الكويتية والسعودية ضمن مشاركتها فى تلك الحرب.

سقط «إعلان دمشق» الذى كان يربط مصر وسوريا بدول مجلس التعاون الخليجى الست (السعودية والكويت والإمارات وسلطنة عمان والبحرين وقطر» لصالح فرض معادلة جديدة لحل الصراع العربى – الإسرائيلى ودمج دول عربية فى معادلة تطبيع العلاقات مع إسرائيل عبر «مؤتمر مدريد للسلام» الذى كانت أبرز مخرجاته اتفاقية «وادى عربة» بين الأردن وإسرائيل، و»اتفاقية أوسلو» بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل، لكن أهم هذه المخرجات كان تصفية «الصراع العربى– الإسرائيلى» بإبعاد جامعة الدول العربية عن حضور مؤتمر مدريد، وجعل حضور المؤتمر قاصراً على الدول التى لها أراضى محتلة من جانب إسرائيل، وهذا كله كان يؤسس لنظام إقليمى شرق أوسطى بديل للنظام العربى الذى فقد توازنه بقدر تهميشه للقضية الفلسطينية على نحو ما فرضه الاحتلال الأمريكى للعراق عام ٢٠٠٣، الذى جاء ضمن شعار «إعادة ترسيم الخرائط السياسية» وإسقاط «النظم الفاشلة» كأحد نتائج تفجيرات سبتمبر ٢٠٠١ فى نيويورك وواشنطن.

لقد دمر الاحتلال الأمريكى العراق وأهدر قدراته الاستراتيجية والاقتصادية، والأخطر من ذلك تفريغ العراق من عروبته وفرض الانقسام العرقى والطائفى ضمن ما أسموه بـ «مكونات العراق الثلاث» وهم الشيعة والسنة والكرد، وتفريغ العراق من وطنيته بفرض المحاصصة الطائفية كأساس للحكم، حيث جرى تقسيم السلطة السياسية بين هذه المكونات وأخذ الانتماء الطائفى والانتماء العرقى الأولوية على الانتماء الوطنى. فبعد اجتثاث عروبة العراق تحت دعوى «اجتثاث البعث» جرى اجتثاث الوطنية والمواطنة لصالح الانتماء العرقى والطائفى.

لم تكن عملية التفكيك وإعادة التقسيم للعراق، وهو المشروع الذى كان يخطط لتنفيذه فى دول عربية أخرى ضمن مشروع «الشرق الأوسط الكبير»، عملية عبثية، لكنها كانت مخططة ومدروسة ولها متخصصوها وعلى رأسهم بيرنارد لويس أستاذ دراسات الشرق الأوسط الأسبق بجامعة برينستون الأمريكية، أبرز أقطاب «جماعة المحافظين الجدد» الذين خططوا لغزو العراق واحتلاله. فقد طرح لويس مشروعاً يقضى بتفكيك وحدة وتماسك الدولة الوطنية العربية إلى كيانات عرقية وأخرى طائفية تكون نواة لمشروع إقليمى شرق أوسطى جديد. كانت أبرز تجليات تنفيذ هذا المشروع فى العراق، لأهداف كان من أبرز من كشفوا مضامينها «آفى ديختر» رئيس «الشاباك» (الأمن الداخلى) الأسبق وزير البنية التحتية الأسبق فى إسرائيل، وذلك فى محاضرة له فى أكتوبر ٢٠١٢، ونقلت صحيفة «جيروزاليم بوست» نصها. وذكرت الأدوار التى قامت بها إسرائيل منذ أواخر عقد الستينيات ضد العراق، من خلال تقديم الدعم والمساندة لحركة التمرد الكردية، ضمن سياسة «دعم الأقليات» فى الأقطار العربية، بهدف النيل من التماسك والوحدة الوطنية لهذه الأقطار، أملاً فى تفكيكها، وإعادة تقسيمها مرة أخرى، أى إعادة تنشيط مخطط التقسيم الذى بدأ مع اتفاقية «سايكس – بيكو» عام ١٩١٦، لكن وفى هذه المحاضرة كشف

ديختر أيضاً عن حقيقة الأهداف الإسرائيلية نحو العراق منذ الغزو والاحتلال الأمريكى عام ٢٠٠٣، عندما أكد أن هدف إسرائيل الاستراتيجى هو: «عدم السماح للعراق بأن يعود إلى ممارسة دور عربى وإقليمى»، مشيرا إلى أنه «إذا كان العراق تلاشى كقوة عسكرية وكبلد موحد بفضل الأدوار التى قام بها الأمريكيون داخله منذ غزوه واحتلاله، فإن هدف تحييده عن طريق تكريس أوضاعه المترديه يُعد هدفاً وأولوية استراتيجية للأمن الإسرائيلى».

تحليل «ديختر» للوضع العراقى فى ذلك الوقت، كشف عن ثلاثة مشاهد عراقية كئيبة هى:

أ- انقسام العراق على أرض الواقع إلى ثلاثة كيانات أو أقاليم رغم وجود حكومة مركزية.

ب- العراق مازال عرضة لاندلاع جولات جديدة من الحروب والاقتتال الداخلى على أسس طائفية وعرقية.

جـ- العراق بأوضاعه السياسية والاقتصادية لن يسترد وضعه السابق.

ضمن هذه المشاهد الثلاث كشف «ديختر» عن المخطط الإسرائيلى للعراق، الذى يرتكز على مقولة عدم السماح للعراق بأن يعود قادراً مجدداً ليقوم بدور قيادى فاعل على أى من المستويين العربى والإقليمى ، وبتحديد أكثر لن يكون قادراً على تحمل مسئولية الدعوة لمشروع وحدوى عربى ولن يكون قادراً على قتال إسرائيل، وأنه لتحقيق هذا المخطط لا تدخر إسرائيل جهداً، عبر كل الوسائل المرئية وغير المرئية، المشروع وغير المشروعة، مع تعويل كامل على الأدوار والمسئوليات الأمريكية فى العراق التى لا تقل أهمية لتحقيق هذا الهدف، لدرجة إعلانه أنه فى كيان الاحتلال لا يدخرون جهداً لخلق ضمانات وكوابح من شأنها ضمان عدم العودة هذه، ليس فقط فى شمال العراق، أى إقليم كردستان بل وأيضاً فى العاصمة بغداد، والحرص على نسج علاقات مع

بعض النخب السياسية والاقتصادية، حتى تبقى ضمانة لبقاء العراق خارج دائرة الدول العربية التى هى فى حالة حرب مع إسرائيل.

أما الدور الأمريكى فكان هو الدور التأسيسي لرسم معالم العراق الجديد كما تريده رغم وجود توافقات حول هذا الموقف من دول جوار غير عربية: إيران وتركيا وأيضاً أطراف عربية.

كما تم تسليم السلطة فى العراق إلى الزعامات الشيعية المعادية لنظام صدام حسين، أى المعادية لعروبة العراق، لكنها كانت فى ذات الوقت الموالية لإيران، فى ذات الوقت الذى جرى فيه تأمين نصيب قوى وثقل كبير للكرد فى المعادلة السياسية العراقية. وبسبب الغياب العربى الكامل عن العراق اتجه السنة للاحتماء بظهير تركى كان متلهفاً لفرض نفوذ قوى فى العراق وأن يكون شريكاً فى معادلته السياسية الجديدة فى ظل الغياب العربى، هذان الطرفان الإيرانى والتركى كانت لهما مصلحة ألا يعود العراق قادراً مرة أخرى على التهديد واستخدام القوة.

٢- تمرد العراق على تغييبه

لم يستسلم العراق للاحتلال الأمريكى لكنه، ورغم كل المآسى والصعاب، استطاع أن يفجر مقاومة ضد الاحتلال أجبرت الأمريكيين على الانسحاب فى نهاية عام ٢٠١٠، لكن العراق، وقبل أن يفيق من عبء هذا الاحتلال ليبدأ فى إعادة البحث فى المستقبل جاءت نكسة قواته أمام جحافل ميليشيات تنظيم «داعش» الإرهابى عام ٢٠١٤. ومنذ ذلك الوقت يمكن تحديد أربع محطات مهمة فى تاريخ العراق يمكن اعتبارها تمرداً على واقع تغييبه وطنياً وقومياً. أول هذه المحطات هى هزيمة تنظيم «داعش» عام ٢٠١٧، والثانية هى الحراك الشعبى فى أكتوبر ٢٠١٩ ضد طبقة الحكم الجديدة مطالباً بإسقاطها وإلغاء نظام المحاصصة السياسية، والأخذ بمبدأ المواطنة المتساوية وإلغاء

الطائفية السياسية، ومحاربة الفساد والمفسدين. أما المحطة الثالثة فهى مجئ مصطفى الكاظمى على رأس حكومة عراقية جديدة هدفها استتباب الأمن، ومحاربة الفساد، والتأسيس لمشروع وطنى عراقى جديد وتجديد وتنشيط تواصل العراق مع جواره العربى. أما المحطة الرابعة فهى الانتخابات العامة المبكرة التى أجريت فى أكتوبر ٢٠٢١ وما أدت إليه من نتائج مهمة فرضت التيار الصدرى على رأس القوى السياسية بأغلبية ٧٣ نائباً، وأدت إلى خسارة الأحزاب والتيارات الموالية لإيران والتى شكلت ما أخذ يعرف بـ «إطار التنسيق» وفرضت معالم معادلة سياسية جديدة ترمى إلى إعادة بعث المشروع الوطنى العراقى، وإخراج العراق من الدائرة الجهنمية للمحاصصة السياسية والفساد كوجهين لعملية واحدة على حد تعبير السيد مقتدى الصدر زعيم التيار الصدرى، والنأى بالعراق عن أية انحيازات إقليمية ودولية ضمن شعار مقتدى الصدر القائل «لا شرقية ولا غربية» بما يعنيه بتخليص العراق من هموم الصراع الإيرانى – الأمريكى على الأراضى العراقية.

قبل أن تجرى الانتخابات المبكرة التى شهدها العراق الأحد (٢٠٢١/١٠/١٠) كانت الطموحات لدى قطاعات شعبية عراقية واسعة، على رأسها القوى التى قادت حركة الاحتجاجات والمظاهرات الشعبية ابتداءً من أكتوبر ٢٠١٩، تتجاوز المفهوم التقليدى لتداول السلطة الذى هو أحد أهم معايير الحكم الديمقراطى الذى يتيح أن تتحول القوى الحاكمة إلى المعارضة وأن تتقدم المعارضة لتسلم مقاليد الحكم بل كانت تطالب بتغيير الطبقة الحاكمة كلها، باعتبارها «طبقة طائفية» وأنها «واجهة لحكم المحاصصة الطائفية» الذى يجب التخلص منه، وأنها متورطة في الفساد، كانت هذه القوى طامحة للتغيير الجذرى ومحاكمة الفاسدين واستطاعت بتضحياتها أن تسقط حكومة عادل عبد المهدى ، وأن تفرض على الحكومة الجديدة برئاسة مصطفى الكاظمى و التعجيل بموعد إجراء الانتخابات البرلمانية للتعجيل بتحقيق التغيير المأمول، لكن للأسف لم يتحقق

هذا الرجاء لأن هذه القوى وغيرها من القوى صاحبة المصلحة في التغيير لم تسلك السبل الكفيلة بإنجاح هذا الطموح وأولها التوحد التنظيمى والحركى لخوض الانتخابات وفق مشروع وطنى محدد المعالم.

لم تفعل هذه القوى ذلك لسببين؛ الأول أن هذه القوى الشعبية لم تحركها أحزاب سياسية لها وجودها المتجذر في بيئتها الشعبية، والثانى أنها كانت حركة عفوية لا تملك مشروعاً سياسياً أو حتى برنامجاً سياسياً، كانت تملك فقط شعارات ومطالب تتوجه بها إلى القوى الحاكمة التى تسعى إلى إسقاطها.

السبيل الثانى الذى لم تسلكه هو أنها لم تخطط لكسب الانتخابات عبر تأسيس تحالف من قوى مؤمنة بالتغيير المأمول ، والأكثر من ذلك أنها لم تحشد شعبياً لإنجاح مثل هذه القوى التى يمكن المراهنة عليها من منظور إقترابها من مطالبها مثل التيار الصدرى لكنها دخلت في خصومة مع مقتدى الصدر رغم وقوفه مثلها ضد التنظيمات المسلحة، سواء ضمن الحشد الشعبى أو خارجه، التى قتلت وأصابت المتظاهرين على مدى أكثر من عام ، والأكثر من ذلك أنها انقسمت فيما بينها على خوض الانتخابات حيث تبنى الكثير من قيادات النشطاء في أوساط الحراك الشعبى مقولة «عدم المشاركة في الانتخابات» اعتقاداً بأن هذه الانتخابات «لن تأتى بجديد ، وستؤدى إلى صعود ذات القوى السياسية التى ساهمت في تراجع البلاد منذ سنوات». تزعم هذه الدعوة حزب «البيت الوطنى» الذى انبثق عن «حراك تشرين» الشعبى الذى قاد الاحتجاجات وفعل ذات الأمر «إتحاد العمل والحقوق» بينما كل من حركتى «امتداد» و»نازل آخذ حقى» شارك في الانتخابات لقناعتهما بأن خوض الانتخابات وبقوة هو الطريق السليم لإحداث التغيير.

وجاء تكتيك الأحزاب المؤيدة لإيران المدعومة بـ «الحشد الشعبى» بعدم الدخول كطرف داعم لتوسيع هامش المشاركة الانتخابية اعتقاداً منها بأن الخطر كل الخطر يتمثل فى دخول الكتلة الشعبية غير محسومة التوجه

السياسى للمشاركة فى التصويت خشية أن يكون دخولها لصالح الأحزاب والكتل المناوئة، لذلك لم تشارك بإيجابية فى دفع المواطنين للمشاركة فى الانتخابات، ومن ثم جاءت نتيجة التصويت هى الأسوأ من منظور نسبة المشاركة رغم كل الجهود المضنية التى قامت بها الحكومة ورئيسها مصطفى الكاظمى مدعوماً برئيس الجمهورية برهم صالح حيث لم تتجاوز نسبة المشاركة ٤١٪ ممن يمتلكون بطاقات انتخابية حسب القاعدة التى فرضتها هيئة الانتخابات، وكان يمكن أن تتدنى إلى ما دون الـ ٣٤٪ إذا أخذت أعداد المصوتين اعتماداً على من لهم حق الانتخاب من العراقيين .

غابت فرصة التغيير وتراجع الرجاء فيه، لكن اليأس بدأ يتهدد العراق بسبب تراجع مقاعد «تحالف الفتح» المعبر بقوة عن «الحشد الشعبى» بقيادة هادى العامرى، وفوز التيار الصدرى المنافس بقوة له بأعلى الأصوات . لكن أمل التجديد من خلال «خيار الانتخابات» وجد فرصته فى قيادة مقتدى الصدر لدعوة إسقاط الطبقة الحاكمة بدعوته إلى تشكيل «حكومة أغلبية سياسية فى العراق» من شأنها أن تأخذ بالعراق مجدداً نحو مسار الإصلاح والتغيير الذى كان السبب المباشر للتعجيل بإجراء الانتخابات البرلمانية قبل موعدها بعام استجابة لمطالب الحراك الشعبى الذى قاد تظاهرات عام ٢٠١٩ .

مبادرة مقتدى الصدر جاءت عبر بيان شرح فيه ما يعنيه بتشكيل «حكومة أغلبية سياسية» حيث شدد على ضرورة أن تكون فى البرلمان الجديد الذى جاءت به الانتخابات الأخيرة التى جرت يوم العاشر من أكتوبر ٢٠٢١ «جهتان: جهة موالاة وهى التى تشكل الحكومة وتأخذ على عاتقها الإصلاحات بمستوياتها كافة، أما الجهة الثانية فهى معارضة»، وزاد بتشديده على ضرورة توافق الجهتان (الحكومة والمعارضة) وأن تكون استشارتهم ملزمة من دون تهميش ، مشيراً إلى أن كل ذلك يجب أن يكون «ضمن أسس الديمقراطية».

نجاح هذه المبادرة كان يمكن أن يعنى انخراط العراق لأول مرة منذ الغزو

الأمريكى للعراق فى نظام حكم ديمقراطى يضم حكومة تمارس السلطة التنفيذية ومعارضة داخل البرلمان تتولى محاسبة الحكومة من ناحية، كما تعنى إرساء قواعد التعددية السياسية وتداول السلطة بين من يحكمون ومن يعارضون، لكن فرص هذه المبادرة مازالت ضعيفة لأسباب كثيرة من أبرزها:

أولاً: بقاء التأثير الخارجى الدولى والإقليمى، فالصراع الدائر الآن بين الفائزين والخاسرين فى الانتخابات الأخيرة ، مازال محكوماً بإدارة الصراع بين إيران والولايات المتحدة كما يروج البعض ويؤكدون. ورغم أن مثل هذا الرأى يحمل الكثير من المبالغة فى ظل انحصار الأزمة بين أطراف داخلية رغم أن الطرف الخاسر للانتخابات له امتداداته مع إيران. وقد عبر مقتدى الصدر مؤخراً عن هذه «الآفة»، عندما رفض فى أحد «تغريداته» مساء (٢٠٢١/١٠/٣٠) ما أسماه بـ «التدخلات الإقليمية» لنتائج الانتخابات وقال فى تغريدته «تصل إلينا أخبار مؤكدة لتدخلات إقليمية فى الشأن العراقى الانتخابى والضغط على الكتل والجهات السياسية من أجل مصالح خارجية فيها ضرر كبير على العراق وشعبه»، واعتبر الصدر أن تدخل تلك الأطراف الإقليمية يعد تدخلاً فى الشئون الداخلية للعراق، وقال «نحن عراقيون ومشكلاتنا بيننا حصراً، وفى تدخلهم إهانة للعراق وشعبه واستقلاله وهيبته وسيادته».

ثانياً: الأخطاء التكتيكية التى ارتكبها مقتدى الصدر فى إدارته للصراع ضد منافسيه فى «إطار التنسيق» وعلى رأسهم نورى المالكى زعيم «إئتلاف دولة القانون» رئيس الحكومة الأسبق. مرة عندما قرر بإرادة منفردة سحب أعضاء الكتلة الصدرية الـ ٧٣ من البرلمان، الأمر الذى أدى بمنافسيه إلى القيام بعملية إحلال للنواب المنسحبين جاء أغلبهم من قوى إطار التنسيق ما جعل هؤلاء يملكون الكتلة الأكبر فى البرلمان القادرة على تشكيل الحكومة، ومرة أخرى عندما أعلن انسحابه من الحياة السياسية فى ٢٩ أغسطس الماضى والاعتكاف فى مقر إقامته بالنجف الأشرف الأمر الذى أدى إلى نتيجتين أولهما

تمرد صامت من حليفيه السابقين: «تحالف السيادة» (السنى) بزعامة محمد الحبلوسي والحزب الديمقراطى الكردستانى بزعامة مسعود برزانى والراكض نحو الطرف الآخر أى «إطار التنسيق» الذى يضم القوى الشيعية المنافسة خصوصاً بعد أن انسحب الصدر من البرلمان دون استشارتهما وبعد أن طلب منهما الانسحاب أيضاً من البرلمان لإفشال أى دعوى لـ «الإطاريين» لعقد جلسة للبرلمان وفرض خياره الأوحد وهو حل البرلمان وإجراء انتخابات جديدة. ثانيهما امتلاك «إطار التنسيق» الفرصة للتحرك السياسى المأمون نحو إنجاز خيارهم الاستراتيجى وهو عقد جلسة عاجلة للبرلمان لاختيار رئيس جديدة للجمهورية وفرض مرشحهم لرئاسة الحكومة محمد شياع السودانى لتولى المنصب.

وقد تم بالفعل انجاز جزء مهم من هذا السيناريو وهو عقد جلسة مجلس النواب فى ٢٩ سبتمبر ٢٠٢٢ التى تم خلالها إعادة انتخاب محمد الحبلوسي كرئيس للبرلمان بأغلبية ٢٢٢ صوتاً فى جلسة حضرها ٢٣٥ نائباً، كما تم انتخاب محسن المندلاوى التابع لقوى «إطار التنسيق» نائباً أول لرئيس البرلمان خلفاً لحاكم الزاملى النائب السابق عن الكتلة الصدرية، استطاع الإطاريون كسب الجولة الأولى فى الصراع بعقد جلسة مجلس النواب، ولم يتبق إلا نجاحهم فى فرض مرشحهم لرئاسة الحكومة وبذلك يكون مشروع مقتدى الصدر للتغيير قد تم احتواؤه .

ثالثاً: تراجع فرص مقتدى الصدر فى تفجير الشارع السياسى وقيادة حركة «عصيان مدنى» لإسقاط حكومة «الإطاريين» فى حال تشكيلها. توجد أسباب كثيرة لذلك أبرزها حالة «الخذلان والإحباط» التى تسيطر على الشارع السياسى العراقى وامتدت إلى التيار الصدرى بسبب الممارسات الانفرادية لمقتدى الصدر على مدى الأشهر الماضية ابتداءً من سحب أنصاره من البرلمان، ثم توجيه أوامر لانصاره بالانسحاب من المنطقة الخضراء ومن مجلس النواب خلال ساعة، ثم إعلانه إنهاء دوره السياسى والاعتكاف فى النجف وترك الساحة

خالية لمنافسيه. يدعم هذا التراجع فى انحياز الشارع السياسى لمقتدى الصدر انقسام قوى «الحراك الشعبى» المعروفة بـ «قوى حراك تشرين» على إحياء الذكرى الثالثة لانتفاضة تشرين لتفويت الفرصة على مقتدى الصدر وتياره لاستغلالها لصالحه فى صراعه ضد منافسيه بسبب تفاقم عدم ثقة معظم مكونات هذا الحراك فى زعامة مقتدى الصدر. يأتى سبب ثالث لا يقل أهمية يدعم من تدنى فرص الصدر لامتلاك القدرة على تحريك الشارع مجدداً إعلان المرجع الشيعى كاظم الحائرى «وريث مرجعية الأمامين محمد باقر الصدر ومحمد صادق الصدر»، الاستقالة من مهام «المرجعية الدينية» بحجة المرض والشيخوخة. كثيرون اعتبروا هذه الاستقالة بمثابة رفع الحائرى الشرعية الدينية عن مقتدى الصدر وما يمكن أن يترتب على ذلك من إسقاط ما يمتلكه مقتدى الصدر من عوامل دينية مكونة لقيادته، خصوصاً أن مقتدى الصدر لم يكتمل تكوينه الدينى كمرجعية بديلة، ولأن الحائرى طالب من مقلديه تقليد السيد على خامنئى المرشد الأعلى لإيران كمرجع للتقليد، وهذا له أثر سلبي مزدوج بالنسبة لزعامة مقتدى التى يمكن أن تفتقد أهم أركانها وهو «الركن الدينى» ناهيك عن ربط أنصاره بالزعامة الدينية الإيرانية.

٣- تجدد الفرص لاستراجع العراق

وسط كل هذه الصراعات هل مازالت أمام العراق فرصاً مواتية لاستعادة نفسه ضمن مشروع وطنى عراقى جامع لكل مكوناته يعلى من شأن مبدأ «المواطنة المتساوية» وينهى كل علاقة مع المحاصصة السياسية وسيطرة الاعتبارات الطائفية؟ الإجابة بـ «نعم» هى التى تعطى الأمل لاستعادة «عروبة العراق» وعودة العراق إلى حاضنته العربية بقدراته وإمكاناته المكبوتة، أو بالأحرى المنهوبة. لان استعادة المشروع الوطنى العراقى هى التى سوف تستعيد سيادة القرار الوطنى العراقى وتضع نهاية لكون العراق ساحة صراع وتنافس للقوى الدولية والإقليمية وعلى الأخص للصراع الأمريكى- الإيرانى، هناك مؤشرات

كثيرة تؤكد الإجابة بـ «نعم» على هذا السؤال. من أهمها:

أ- الانقسام الحاد الراهن فى الكتلة الشيعية أو ما يعرف بـ «البيت الشيعى» وهو انقسام قاده مقتدى الصدر ضمن مشروعه لإنهاء حكم الطائفية السياسية أو بدقة أكثر حكم «الطائفة المسيطرة». فسعى الصدر لفرض «حكومة أغلبية وطنية» متحررة من الاعتبارات الطائفية كان فى مقدوره تحرير العراق من الخضوع للمحاصصة السياسية التى كرّست حكم الطائفية المسيطرة وفتحت الأبواب أمام الهيمنة الإيرانية على القرار الوطنى فى العراق، وزادت من حدة المواجهة الأمريكية- الإيرانية على الأراضى العراقية. هذا المشروع لم يسقط بعد، ولكنه متعثر فى ظل كثافة الصراعات السياسية، وإذا ما استقرت الأمور على خيار حل البرلمان وإجراء انتخابات جديدة سيكون هذا المشروع هو المحور المحرك لهذه الانتخابات .

ب- وجود قوة سياسية شعبية تتبنى هذا المشروع الوطنى ممثلة فى قوى الحراك الشعبى «التشرينى»، هؤلاء مع مشروع المواطنة ومحاربة الفساد، ورفض التبعية لإيران. وقد استطاع الكثير من هؤلاء الوصول إلى البرلمان كمستقلين، ويمكن أن يزداد العدد من ٤٠ نائباً كما هو الحال فى البرلمان الحالى إلى أكثر من ذلك، وفى حالة قبول هذا الحراك التنسيق والتعاون مع التيار الصدرى وحل إشكاليات الخلاف «الشخصانية» مع شخص مقتدى الصدر وزعامته التى لا تلقى قبولاً عندهم يمكن أن تتأسس قوة سياسية- اجتماعية كبيرة لهذا المشروع، القادر على إنهاء حكم الطائفية السياسية من ناحية، والقادر على تحرير القرار الوطنى العراقى وفرض استقلاليته، وإخراج العراق من دائرة الصراع الأمريكى – الإيرانى الجهنمية.

جـ- النجاحات المتراكمة التى استطاع رئيس حكومة مصطفى الكاظمى تحقيقها سواء على المستوى الداخلى أو على المستوى الدولى والعالمى والتى تصب فى خانة تهيئة العراق للعودة مجدداً إلى مكانته العربية المطلوبة.

فالكل، أو على الأقل أغلب العراقيين يعرفون أن اختيار مصطفى الكاظمى رئيساً للحكومة العراقية كان بمثابة «اختيار الضرورة»، فالمنظمات والميليشيات الموالية لإيران ضمن «الحشد الشعبى» خاصة جماعة «كتائب حزب الله» و«عصائب أهل الحق»، والتى كانت تهاجم الكاظمى، اضطرت للقبول به لأسباب تتعلق بصراع توازن القوى وأجندة الأولويات بين إيران والولايات المتحدة، لكن الكاظمى الذى أدرك أن القوى والتيارات العراقية كانت تتعامل معه «كرئيس حكومة مؤقت» لأداء مهمة محددة هى «إجراء انتخابات عامة مبكرة» أقحم نفسه فى قضايا العراق الكبرى وفى مقدمتها ملفى الإصلاح الداخلى وفى القلب منه انتزاع هيمنة الطبقة السياسية الحاكمة على مقاليد السلطة والثروة فى العراق والحرص الدءووب على تخليص العراق من هذه الطبقة انحيازاً لمطالب الحراك الشعبى العراقى الرافض لهذه الطبقة سواء عبر خوض معركة محاربة الفساد، أو من خلال إجراء الانتخابات العامة على أمل أن تأتى النتائج بالتغيير المطلوب، وبالتوازى اهتم الكاظمى بملف تخليص القرار الوطنى العراقى من ارتهانه للخارج، وإنهاء كونه ورقة صراعية بين المصالح الإيرانية والأمريكية، بل وجبهة متقدمة فى الصراع بينهما، وفى سبيل تحقيق نتائج مهمة فى هذين الملفين حرص الكاظمى على تجميد أو تحييد، أو عدم الحسم فى ملف الصراع ضد ميليشيات «الحشد الشعبى» التى توصف بـ «الولائية»، أى الموالية لإيران، رغم تمادى هذه المليشيات والتنظيمات فى صداماتها مع القوات الأمنية سواء على جبهة قصف المنطقة الخضراء وفى القلب منها السفارة الأمريكية، أو فى اعتداءاتها على المواطنين على غرار ما حدث بمحافظة صلاح الدين التى راح ضحيتها ٨ أشخاص من بين ١١ شخصاً تم اختطافهم، وفى ذات الوقت حرص على تأسيس جبهة داعمة له فى الخارج ابتداء من زيارته لإيران والولايات المتحدة وامتداداً لتواصله مع كل من الأردن ومصر من أجل تعميق «إطار تعاون ثلاثى» يمكن أن يتسع مستقبلاً

لضم أطراف أخرى.

اعتقد الكاظمى أنه قطع شوطاً كبيراً فى هذا المسعى خاصة بعد تحقيق نجاحات ملموسة فى الحوار الإستراتيجى مع الولايات المتحدة الذى توصل إلى خطة أمريكية للانسحاب العسكرى الأمريكى التدريجى من العراق، وبعد تكثيف التواصل العراقى مع القاهرة وعمّان، لذلك عاود الرجوع إلى التفاعل مع الملفات الداخلية الساخنة من خلال ثلاث مبادرات؛ الأولى تتعلق بالانتخابات العامة، عندما باغت القوى والتيارات السياسية العراقية بتحديد موعدها (أجريت فى العاشر من أكتوبر ٢٠٢١) . أما المبادرة الثانية فكانت مفاجأة الكاظمى للطبقة السياسية بما سماها «الورقة البيضاء للإصلاح الاقتصادى». هذه الورقة التى تضمنت مقترحات بإصلاحات جوهرية فى الواقع الاقتصادى وخاصة محاربة الفساد المتفشى فى مرافق الدولة ومؤسساتها، ووجهت بانتقادات حادة لإفشالها للهروب من دفع أثمانها، وبحجة استحالة تحقيق هذه الإصلاحات فى غضون سنة ونصف، وفى الوقت ذاته نجح الكاظمى فى تجديد تفعيل الدور العربى للعراق سواء على مستوى الوساطة بين إيران والمملكة العربية السعودية واستضافة أكثر من أربع جولات للحوار بين طهران والرياض، أو توثيق علاقات التعاون مع «الإطار الثلاثى: العراق – مصر – الأردن» أو ما يعرفه الكاظمى نفسه بـ «الشرق الجديد» أو على محور العلاقات مع السعودية والإمارات، كل هذه المؤشرات تؤكد أن العراق أضحى أكثر استعداد للعودة إلى حاضنته العربية، ويبقى السؤال الأهم الآن هو: هل العرب مستعدون هم أيضاً لاسترجاع العراق؟ وهل يملكون الإرادة السياسية على ذلك؟

السؤال موجه إلى القمة العربية التى من المقرر أن تعقد أول نوفمبر ٢٠٢٢ فى الجزائر، خصوصاً، أن الظروف الدولية والإقليمية لم تعد تترك للعرب فرصاً بديلة لاستعادة وحدتهم أو على الأقل تضامنهم المشترك، على أمل أن يكون العراق مدخلاً أنسب لعودة العرب إلى أنفسهم، مثلما كان خروجه القسرى من

معادلة القوة العربية ابتداء من عامى ١٩٩١ و٢٠٠٣ هو بوابة انفراط الإرادة الجماعية العربية وتفكك النظام العربى.